مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تقدماً كبيراً وتحولات جذرية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، فبعد إن كان يعتمد في نموه على عوامل الإنتاج التقليدية من رأسمال ويد عاملة ومواد خام ، برزت التكنولوجية كعامل مؤثر في العملية الإنتاجية.

وأدت التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم إلى ظهور فجوات عميقة بين البلدان النامية والدول المتقدمة التي تتميز بمنتجات أكثر جودة بفضل إستخدامها أحدث الوسائل والمعارف التكنولوجية وتسخيرها في العملية الإنتاجية وفي أواخر الخمسينات، ومطلع الستّينات، من القرن العشرين بدأ الاهتمام الدولي، بالتنظيم لعقود نقل التكنولوجيا، وأعرب الكثير من زعماء الدول، عن قلقهم الشديد، إزاء نقل التكنولوجيا المحدود إلى بلدانهم، وهو الأمر الذي يُهدِّد قدرة هذه الدول، على تحقيق نمو اقتصادي سريع.

وقد تمّ الإعراب عن خيبة الأمل بسبب ذلك النقل المحدود للتكنولوجيا مراراً وتكراراً، في محافل دولية كثيرة، وبادر العديد من الزعماء في حالات كثيرة إلى بذل الجهود، لإنشاء مؤسساتٍ، وثيقةِ الصلة بالموضوع ، لتسهيل نقل التكنولوجيا، وبناء قدرات تكنولوجية متقدِّمة.

وغدا من المسلَّم به الآن، أنَّ الوسيلة الأهمّ للقضاء على الفقر،وتحقيق الثروة والرخاء، وضمان التنمية، والقدرة على منافسة الدول المتقدِّمة صناعياً، هي نقلُ التكنولوجيا، واكتسابُها، والتمكّنُ مما تنطوي عليه من أفكار في جوهرها.

ولأهمية هذا الموضوع، ودخوله في مجالات شتى وكثيرةٍ من حياة البشر، ولتسابق الدول، والشركات الدولية، وغير الدولية، إلى إبرام العقود لنقل التكنولوجيا، واكتسابها،قمت بالادلاء بدلوى فى هذا الموضوع وسأتناول الموضوع من حيث الأهمية والآثار المترتبة على المجتمعات المنقول اليها التكنولوجيا وصور النقل وشكل عقد النقل ولصالح من هو؟.

كما أوضحت أثر النقل على الدول المنقول منها حيث سيكون للنقل أثر سلبى على تصدير المنتجات التى تحتوى على بعض التكنولوجيا.

أسامة عبد الرحمن